مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية • المجلد: 14، العدد: 2 (2021) • ص: 112-135
© 2020 جامعة القصيم، جميع الحقوق محفوظة

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

التحديات ـ المعالجات

إبراهيم محمد الحسون

كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة القصيم • المملكة العربية السعودية

ihson@qu.edu.sa

الملخص:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي في العديد من الاقتصادات، لا سيما في البلدان النامية. وعلى الرغم من أدوارها الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، إلا أن تلك المنشآت تواجه عدداً من العوائق والتحديات. تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة وتشخيص التحديات التي تواجه تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيان من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات. أظهرت نتائج الدراسة أن صعوبة الوصول إلى التمويل والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات، ونقص الدعم الاستشاري ومشاكل التسويق من أهم العقبات التي تعيق أداء ونمو واستدامة معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعليه أوصت الدراسة باستراتيجيات وسياسات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. كما أن نتائج هذه الدراسة مهمة للممارسين وصانعي السياسات وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الباحثين والأكاديميين الآخرين في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المنشآت، الصغيرة، المتوسطة، التحديات، المعالجات، السعودية.

Small and Medium Enterprises in Saudi Arabia challenges - remedies

Ibrahim Mohammed Alhassoon

College of Business and Economics, Qassim University • Saudi Arabia

ihson@qu.edu.sa

Abstract:

Small and Medium Enterprises (SMEs) are considered a major engine of economic growth in many economies, especially in developing countries. Despite their active socioeconomic roles, these enterprises face a number of obstacles and challenges. This study aims to discuss and diagnose the challenges facing these small and medium enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia. The primary data was collected using a questionnaire from owners of small and medium enterprises in various regions of the Kingdom of Saudi Arabia. The study employed the descriptive analytical approach, whereby Statistical Packages of Social Sciences (SPSS) was used to analyze the data. The results of the study revealed that difficulty in accessing finance, bureaucracy, complexity of procedures, lack of advisory support and marketing problems are among the most serious obstacles that hinder the performance, growth and sustainability of most small and medium enterprises. Accordingly, the study recommended the importance of setting strategies and designing policies for small and medium enterprises in the Kingdom of Saudi Arabia. The results are also significant for practitioners, policy makers, the small and medium enterprises sector, stakeholders in small and medium enterprises, in addition to other researchers and academics in this field.

Keywords: enterprises, small, medium, challenges, remedies, Saudi Arabia.

1. المقدمة

على الرغم من معدلات النمو الإيجابية التي شـهدها الاقتصـاد العالمي خلال العقود الثلاثة الماضـية، فما تزال قضـايا البطالة والفقر تتصـدر قائمة أجندة مشاكل دول العالم النامي. فقد أشارت التقارير الدولية إلى أن شـخصـاً واحداً من بين كل خمسـة أشـخاص في العالم يعيش تحت خط الفقر، أي على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم (البنك الدولي، 2018) وتعددت حديثاً الأسـاليب والمبادرات في سـبيل القضـاء على مشـكلة الفقر ومشـاكل البطالة، والتي من بينها أنشـطة المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة. وأكدت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 الحاجة أكثر لأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للإسهام في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. وعلى الرغم من غياب البيانات الدقيقة حول عدد وانتشار المؤسسات العاملة في مجال أنشطة المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، إلا أن واقع الحال يشير إلى أنها تسـهم بنسـبة أكبر من 55% من الناتج المحلي الإجمالي وأكبر من 65% من عملية التوظيف في الدول النامية هدايات، 2010)، حتى أصـبحت هذه المنشـآت صناعة متطورة معترف بها عالمياً، وتحولت معها أساليب أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى جزء أساسي في منظومة المؤسسات الاقتصادية والمالية التي لا يمكن التغاضي عنها أو اعتبارها جزء من منظومة الاقتصاد التقليدي الهامشي.

وعلى الرغم من الأدوار المهمة التي تلعبها المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة، فإنها غالبًا ما تواجه عقبات مالية واقتصـادية ومؤسسية وتنظيمية وقانونية كبيرة تعيق أداءها ونموها وتعيق استدامتها (Y. Wang2016). ويشير بعض الباحثين إلى أن نمو وأداء المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة مقيدان بضـعف الوصـول إلى التمويل ونقص التعليم في مجال ريادة الأعمال ومهارات الأعمال والقيادة (Jiang, J 2014). وفيما يتعلق بالاقتصاد السعودي، فإن التغيرات والتطورات في هيكل الاقتصاد منذ ثمانينيات القرن الماضي تجعل من الضروري التركيز أكثر على برامج جديدة تتوافق مع متطلبات المرحلة لدعم المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة التي أصـبح لها دوراً حاسـماً في الاقتصاد الوطني.

2. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تشير الملاحظات الأولية المبنية على متابعة الباحث والمقابلات غير الرسمية التي أجراها مع العديد من المهتمين وأصـحاب المنشـآت الصـغيرة في المملكة العربية السـعودية إلى أن هذه المنشـآت تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تؤثر على اسـتدامتها واسـتمرارها. لذلك فإن مشـكلة هذه الدراسـة تتمثل في الوقوف على تلك التحديات والمعوقات، وكيفية تحديد الآليات التي تُسـهم في اسـتدامة تلك المنشـآت حتى تقوم بالدور الفاعل في تعزيز النمو الاقتصـادي على مسـتوى الاقتصـاد الكلي، وبالتالي فإن هذه الدراسـة تحاول الإجابة عن التسـاؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟

السؤال الثاني: ما المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟

3. فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع ".

الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع ".

4. الهدف من الدراسة

في إطار الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها الفعال في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تم إعداد هذه الدراسة بغرض تحقيق الأهداف التالية:

أ. استعراض تجربة المملكة العربية السعودية في مجال أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ب. الكشف عن التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

ج. تحديد المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

د. بيان اختلاف التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية باختلاف بعض المتغيرات نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع.

هـ. بيان اختلاف المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية باختلاف بعض المتغيرات نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع.

و. اقتراح مجموعة من الآليات والحلول التي تضمن استدامة هذه الأنشطة وتحسين شروط مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الاقتصاد السعودي.

المحور الأول: المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخلفية التاريخية والمفهوم.

1-1: عالمياً:

تم تعريف المنشأة الصغيرة في معظم دول العالم على أنه تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية وغير المالية في مجالات الائتمان والادخار والإيداع والتأمين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوي الدخول المنخفضة أي الفقراء القادرين على الكسب والإنتاج ثم النشطين اقتصادياً. وحققت معظم الدول نجاحات متفاوتة في مشروعات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتمادها على استراتيجيات وخطط متوسطة المدى لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مبنية على سياسة اقتصادية كلية ملائمة للتصدي للفقر، وسياسة عمالية فعالة في

إطار سياسة اجتماعية متكاملة ومتزامنة مع السياسات الاقتصادية الكلية. مما يعني ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية وثقافية لنجاح المنشأة الصغيرة.

يرجع استخدام مصطلح المنشآت الصغيرة أو التمويل الأصغر (Microfinance) إلى سبعينيات القرن الماضي وذلك بإنشاء بنك غرامين (Grameen Bank) في دولة بنغلادش ونجاحه في الوصول إلى 8,34 مليون من الفقراء عن طريق تقديم خدماته المالية لهم وباستخدام ضمانات بسيطة غير تقليدية "ضمانات اجتماعية "حيث استطاع البنك أن يتوسع في برامجه وأصبح نموذجاً واقعياً لنجاح التجربة (بنك غرامين، 2011). وهنالك العديد من الدول التي تبنت نظام أو تجربة بنك غرامين كما هي، وبعض الدول الأخرى تبنت هذه التجربة مع إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات حتى تتوافق وخصائص وتركيبة الدول المضيفة وقوانينها ولوائحها المحلية.

1-2: محلياً: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية

وفيما يتعلق بهذا النوع من المنشآت في المملكة العربية السعودية فإن التغيرات والتطورات التي طالت هيكل اقتصاد المملكة فرضت البدء في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ببرنامج عمل لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة، لكونها أساسية للناتج المحلي الإجمالي ولأنها من مرافق الإنتاج كثيفة العمالة، بخلاف معظم المنشآت الكبيرة التي تتصف بكثافة رأس المال، مثل شركة الكهرباء، وشركة سابك، والشركات الزراعية الكبرى، وبعض شركات النقل بمختلف وسائطه.

لقد شهدت السنوات الاخيرة من الألفية الجديدة اهتماماً واسعاً بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول النامية، واعتبرت أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الأدوات الفعالة للتخفيف من حدة البطالة. ويمثل الاهتمام به نقلة نوعية في توجهات المجتمع والدولة عن التركيز على دعم المشاريع الكبيرة واعتبارها رائدة النهضة والتنمية وأنها تستوعب اعداداً كبيرة من العاملين. ويعتبر هذا اعترافاً ضمنياً بالدور الذي تلعبه أنشطة المنشآت الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في مختلف القطاعات الزراعية الانتاجية والخدمية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

ولم تظهر المنشآت المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية كعنوان مستقل إلا بعد عام 1995م، حيث أشار مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية منذ أواخر عام 1996 إلى أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأصدر قراراً بتحويل بنك التسليف السعودي، الذي كان قائما منذ عام 1971، إلى البنك السعودي للتسليف والادخار ويكون من مهامه الأساسية تمويل ورعاية المنشآت الصغيرة والناشئة السحيباني(1429هـ).

لقد أدى اهتمام الحكومة السعودية والوعي في أوساط المسؤولين ورجال الأعمال والأكاديميين والإعلاميين، إلى ظهور مؤسسات لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة وهناك حاجة إلى المزيد، فهناك الآن أكثر من 17 جهة حكومية وغير حكومية لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة، في جوانب متعددة مثل التدريب والإرشاد والرعاية والتمويل...الخ. من أهم المؤسسات العاملة حالياً في المملكة العربية السعودية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- بنك التنمية الاجتماعية
- مركز تنمية المنشآت الصغيرة / المؤسسة العامة للتعليم التقني
- صندوق المئوية.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي
- الهيئة العليا للسياحة.
- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- صندوق الموارد البشرية.
- الصندوق الخيري الوطني.
- الهيئة العامة للاستثمار.
- غرف التجارة والصناعة السعودية
- برنامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع
- البنك الزراعي السعودي.

ولأهمية الدور التي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية فقد تم اقرار تعريف للتفريق بين المنشآت متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة والمنشآت المتوسطة. فقد أقر مجلس إدارة الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (2017) تعريف المنشآت؛ على النحو التالي:

1. المنشآت متناهية الصغر هي التي تضم عمالة من 1الى 5 أو مبيعات لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال.
2. المنشآت الصغيرة هي التي تضم عمالة من 6 ـــ 49 أو مبيعات تتجاوز ثلاثة ملايين ريال وأقل من 50 مليون ريال.
3. المنشـــآت المتوســـطة فهي التي تضـــم عمالة من 50 إلى 249 أو مبيعات تتراوح ما بين 50 مليون ريال 200 مليون ريال.

1-3-1: استراتيجية بنك التنمية الاجتماعية

بدأ الاهتمام في بنك التسليف من خلال دوره كذراع للتنمية الاقتصادية بالبلاد بتمويل صغار المنتجين منذ تسعينيات القرن العشرين. وتوجها واعترافا من المملكة بالدور المهم الذي يمكن ان تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحد من الفقر وخلق فرص عمل جديدة، أعدت مؤسسة النقد السعودية خطة وطنية لتنمية وتوسيع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان توفير بيئة مؤاتيه لنمو الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بصورة مستدامة. وقد كانت منطلقات هذه الرؤية من الاستراتيجية تطرقا للآتي:

1-3-2: جانب العرض

تتباين تركيبة وشكل سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، حيث يعتمد هذا التفاوت والتباين جلياً حسب مراحل تطور النظام المالي ومستويات التنمية الاقتصادية وبيئة العمل التشريعية والسياسات المتبعة في تلك الدول. من حيث مصادر عرض خدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة نجد، وبصورة عامة، أن غالبية المصارف التجارية بالمملكة تتردد كثيراً في الدخول في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظراً للمخاطرة العالية المحيطة بتلك المنشآت والتكاليف المرتفعة المصاحبة للمعاملات المالية الصغيرة. هذا بالإضافة إلى توقع تلك المصارف تحقيق معدلات أرباح متدنية مقارنة بالأنشطة التمويلية الأخرى، خاصة في ظل صعوبة تقديم أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة (محدودي الدخل) ضمانات مادية كافية لتغطية مخاطر التعثر المصرفي المتوقع.

1-3-3: جانب الطلب

لم تحظ جوانب الطلب بالدراسات البحثية والتفصيلية حول الحجم الفعلي والحقيقي للطلب الفعّال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. ونسبة للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة والارتفاع المتزايد في نسبة الشرائح ذات الدخل المحدود أو المتدني قد خلقت مستويات عالية من الطلب وسط تلك الشرائح للخدمات المالية والتمويلية لمقابلته. كما يتباين هذا الطلب من حيث الحجم والنوع. وقد أدى هذا التباين في الطلب من النوع والحجم إلى خلق مجال واسع للوسائط المالية والتمويلية لتوفير الخدمات المالية التي تلبي هذا الطلب الفعال. خاصة وأن تلك الشرائح في حاجة ماسة للخدمات التمويلية لمقابلة حاجياتها الأساسية في حياتها اليومية. لا يمكن الحديث عن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو عن ترقية وتطوير هذا القطاع من جانب الطلب دون تطوير للمنشأة الصغيرة وتنمية الريادة في المجتمع. هذا بالإضافة إلى تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية ومؤسسية لترقية وتنمية الأنشطة الصغيرة والمتوسطة تفضي إلى الازدهار الواسع وبالتالي خلق طلب فعال يستوعب حجم العرض المتاح.

1-3: الدراسات السابقة

حفلت العقود الماضية باهتمام متزايد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات من قبل الباحثين في الحقل الاقتصادي والتنموي، وقد نشرت العديد من الدراسات في المجلات العلمية ونوقشت العديد من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في الجامعات. ونستعرض هاهنا بعضاً من هذه الدراسات.

وفي دراسة أجراها العميم واحمد (2019) هدفت إلى دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وقد بلغت حيث مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 15.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية، و33 في المائة من نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. واعتمدت الدراسة أسلوب الحصر الشامل للمشروعات الصغيرة التي تخضع لإشراف معهد ريادة الأعمال. تم تجميع عدد (282) استبانة من رواد الأعمال وباستخدام تحليل التمايز أسفرت نتائج تحليل البيانات عن وجود العديد من العوامل الإدارية؛ والتسويقية؛ والتمويلية؛ والبشرية؛ والتشريعية المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية.

أوضحت هبة عبد المنعم وآخرون (2019)، في دراستهم إلى أن قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية أسهم بنسبة تقدر بنحو 9.21 في المائة من إجمالي الناتج المسجل عام 2016 ارتفعت الى 22 في المائة عام 2017، في حين بلغت مساهمته في التوظيف في القطاع الخاص حوالي 64 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة هيكل الميزان التجاري بأكثر من 5 في المائة من إجمالي الصادرات الكلية. كما أوضحت الدراسة إلى أن تقارير الغرف التجارية في المملكة تشير إلى أن الحاجة إلى تبسيط الإجراءات الحكومية واستقرار الأطر القانونية والتنظيمية يعد من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة يليها صعوبات النفاذ إلى التمويل، ثم التحديات المرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق وذلك إضافة إلى ضعف الوعي القانوني والإداري لدى هذه المشروعات مما يصعب عليها سرعة التأقلم للمتغيرات، وجود منافسة كبيرة من اقتصاد الظل او الاقتصاد غير الرسمي لهذه المشروعات وذلك لغياب قانون أو نظام يحوكم مثل هذه الممارسات.

وهدفت دراسة (Al–Tit et al., 2019) إلى التحقيق في عوامل النجاح الرئيسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في المملكة العربية السعودية. حيث تم تطوير استبيان يتكون من 28 عاملاً تم تحديدها من الأبحاث السابقة. أشارت نتائج دراستهم إلى أن دعم الأعمال كان العامل الأكثر أهمية الذي يؤثر بشكل كبير على نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، تليها العوامل الفردية، وتوافر رأس المال، وعوامل الإدارة. كما أشارت الدراسة إلى أن خصائص الأعمال وعوامل بيئة الأعمال لم يكن لها تأثير كبير على نجاح هذه المؤسسات.

وهدفت دراسة Priya Rao (2019) إلى استكشاف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) التي تواجه رائدات الأعمال في منطقة جازان السعودية. حيث اشتملت الدراسة على 23 مقابلة شخصية معمقة مع رائدات أعمال سعوديات تم اختيارهن عشوائياً. وبينت نتائج هذه الدراسة أنه على الرغم من التحديات المجتمعية والمؤسسية، فقد أنشأت النساء في المملكة العربية السعودية أعمالًا خاصة في مجال رئيسي، إلا أنهن يفضلن إجراء التغييرات المستمرة في منتجاتهن من أجل إرضاء العملاء، وفي نفس الوقت يشعرن بالتهديدات مع السيناريو الاقتصادي المتغير للمملكة العربية السعودية.

وهدفت دراسة العوض وآخرون (2017) إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معن من وجهة نظر المالكين. واستخدمت الدارسة المنهجين التحليلي والوصفي من حيث تم تصميم استبانة تتفق مع أهداف الدراسة. تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان تعاني من نقص في مستوى السيولة بسبب عدم كفاية الدعم الحكومي، وعدم توفر المصادر الكافية لتمويل تلك المشروعات. بالإضافة إلى عدم توفر الخبرات الفنية والكفاءات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان وضعف البرامج التدريبة الموجهة. كما أوضحت النتائج أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات أخرى تتعلق بضعف التكيف مع البيئة وافتقارها إلى الإبداع والابتكار ونقص الخبرات التسويقية. وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير المزيد من الإعفاءات الضريبية، وزيادة الدعم الحكومي لها وذلك بتوفير المصادر التمويلية الكافية وتوفير التدريب اللازم.

وهدفت دراسة الأسرج (2015) إلى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال التعرف إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول الخليجية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الرجوع إلى الدراسات السابقة في مجال البطالة وسوق العمل للتعرف إلى مفهومها وأبعادها، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي للتوصل إلى نتائج وتوصيات تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أعمها، الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل والتوجه بمنظومة القيم الثقافية السائدة نحو شجيع إقامة المشاريع الخاصة والتعليم المستمر، والابتكار والإبداع وضخ مزيد من الاستثمارات والموارد والجهود المخصصة للإصلاح التعليمي الذي يهدف إلى تضييق الفجوة المعرفية كمياً ونوعيا بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية العالم.

وأشار بوعزة وآخرون (2015) إلى العوامل التي تؤثر على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وخاصة العوامل المتعلقة بالأعمال التجارية (بدلاً من عوامل تنظيم المشاريع). وكان الغرض الرئيسي من الدراسة هو تحليل العوامل التي تؤثر على معدل نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واستكشاف مدى اعتماد فشل أو نجاح هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة على مناخ الأعمال. وجد الباحثون أن العديد من العوامل المترابطة تعرقل نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية للأعمال خارجة عن سيطرة الشركات الصغيرة والمتوسطة وعوامل داخلية يمكن أن تسيطر عليها الشركات الصغيرة والمتوسطة المعنية. في الفئة الأولى توجد عوامل مثل الإطار التنظيمي والقانوني، وقدرات الموارد البشرية، وإمكانية الوصول إلى التمويل. تشمل الفئة الأخيرة خصائص ريادة الأعمال والقدرات التكنولوجية ومهارات التسويق والقدرات الإدارية.

في حين أن دراسة أحمد (2012) ركزت على استكشاف المشكلات والقيود التي كثيرًا ما يواجهها رواد الأعمال في المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) في المملكة العربية السعودية. باستخدام تصميم بحث منهجي مختلط، تم جمع البيانات باستخدام استبيانات من 177 شركة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة في مدن مختارة داخل المملكة العربية السعودية وكذلك باستخدام 14 مقابلة مع رواد أعمال تم اختيارهم مسبقاً. ثبت أن المشاكل المختلفة أعاقت تطور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية؛ أهمها الافتقار إلى خيارات الائتمان، والصعوبات في الحصول على الدعم المالي، وبيئة الأعمال غير المواتية، والبيروقراطية. كما أشارت الدراسة إلى مشاكل مهمة أخرى تتمثل في التغييرات غير المتوقعة في السياسة والنظم واللوائح، ونقص الدعم الحكومي المناسب، وضعف أو نقص تدريب أصحاب المنشآت، وبيئة الأعمال غير المواتية.

كما تناول Ohachosim وآخرون (2012) التحديات المالية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد نيجيريا. حيث هدفت إلى تقيّم المدى الذي يمكن استخدام المعلومات المحاسبية فيهل تخفيف التحديات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. استخدمت الورقة أسلوب استبيان لجمع البيانات من عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. كما تم استخدام أسلوب تحليل المربعات الصغرى العادي (OLS)، حلل الباحثون سجل المجموعة باتباع نموذج (GLOGIT). تشير نتائج الورقة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا

لديها نظام محاسبة ضعيف. كما وجد أن وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل يعتمد إلى حد كبير على جودة المعلومات المحاسبية الممكنة. الورقة توصي بضرورة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى خدمات المحاسب لتكون قادرة لإنشاء نظام محاسبة يمكن الاعتماد عليه يتميز بشكل عام ممارسات المحاسبة المقبولة (GAAPs) لتعزيز الإدارة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إمكانية الوصول إلى الموارد المالية.

وهدفت دراسة النسور (2012) إلى قياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج في المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، وليس فقط قياس الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، ومعدلات الإنتاجية الكلية والجزئية لعناصر الإنتاج في تلك المشروعات، ولكن أيضًا قياس دور هذه المشروعات في تشغيل العمال. توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تكلفة الأجور أو أسعار الفوائد بنسبة % 10 أدى إلى انخفاض تكلفة فرصة العمل ومستويات التشغيل في المشروعات الصغيرة الميكروية والمتوسطة، كما وجد أن المشروعات الصغيرة حققت الكفاءة الاقتصادية التي تفوق نسبيًا ما حققته المشروعات الكبيرة في الاقتصاد، إضافة إلى أن المشروعات المتوسطة قد حققت المتوسط الأعلى للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، فيما حققت المشروعات الكبيرة أعلى معدل للإنتاجية الجزئية، أخيرًا تبين بأن المشروعات الميكروية مكثفة لعنصري العمل ورأس المال أكثر من الفئات الأخرى.

المحور الثاني: منهجية الدراسة والتحليل

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي في اختبار فرضيتها من خلال توزيع استبانة على عينة عشوائية من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وتحليل استجابات أفراد العينة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. ومن أجل ذلك فقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسة بالإضافة إلى المقدمة. يتناول المحور الأول فذلكة تاريخية عن تطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العالم وكذلك استعراض مسيرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية منذ سبعينيات القرن العشرين والجهود المبذولة في سبيل إنجاحه، كما يستعرض مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعريفات المتوفرة في بعض الأدبيات. بينما يتناول المحور الثاني تجربة المملكة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة مبيناً أهم السياسات التي تمت في هذا المجال بالإضافة إلى الوقوف على قوى العرض والطلب في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة والأدبيات السابقة في مجال الدراسة. أما المحور الثالث فيناقش النتائج والتحليل للتحديات والمعوقات التي تواجه حاضر ومستقبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تقدم خدمات أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وكيفية معالجة تلك المعوقات. أما المحور الرابع فيتناول الحلول والمعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة. في حين يستعرض المحور الخامس الخاتمة وأهم التوصيات التي يقترح الباحث تبنيها للنهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية وتمكينها من أداء دورها في الاقتصاد.

2-1: المشاركون بالدراسة

طبقت الدراسة على (378) منشأة صغيرة ومتوسطة بالمملكة العربية السعودية، ووزعت استبانة الدراسة عليهم إلكترونياً من خلال الايميل ووسائل الاتصال الإلكترونية، ويبين الجدول (1) خصائص أفراد الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية.

2-2: أداة الدراسة

طورت استبانة لاستكشاف الفرص والتحديات والمعالجات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة كدراسة (Al-Tit et al., 2019)، ودراسة بوعزة وآخرون (2015) وتشتمل الاستبانة ثلاثة أجزاء: الجزء الأول: متعلق بالخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. أما الجزء الثاني: من الاستبانة فقد خصص لاستكشاف التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وتكون هذا الجزء من (19) فقرة. وأخيراً تكون الجزء الثالث: من الاستبانة فقد خصص لاستكشاف المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وتكون هذا الجزء من (16) فقرة.

هذا، واعتمد على سلم ليكرت (Likert) الخماسي الذي تتدرج عليه الإجابة من أوافق بشدة ويمثل 5 درجات إلى لا أوافق بشدة ويمثل درجة واحدة. تم تقسيم المقياس إلى ثلاث فئات متساوية، وذلك بقسمة الفرق بين القيمة العليا والقيمة الدنيا للمقياس على ثلاث درجات ([5-1]/3=1.33)، فكانت الفئة الأولى (3.68-5) مرتفع، والفئة الثانية (2.34-3.67) متوسط، والفئة الثالثة (1-2.33) منخفض.

جدول 1: توزيع أفراد الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

فئات المتغير	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	358	94.7
الاجتماعي	أنثى	20	5.3
المؤهل العلمي	دكتوراه	34	9.0
	ماجستير	77	20.4
	بكالوريوس	202	53.4
	ثانوي	65	17.2
نوع المشروع	تجاري	229	60.6
	خدماتي	90	23.8
	صناعي	43	11.4
	زراعي	16	4.2

ملكية المشروع	فردي	267	70.6
	مشترك	111	29.4
عدد المشاريع السابقة	لا يوجد	144	38.1
	مشروع واحد	88	23.3
	أكثر من مشروع	146	38.6
سنوات عمل المشروع	أقل من سنة	63	16.7
	من سنة إلى 5 سنوات	124	32.8
	من 6 – 10 سنوات	62	16.4
	أكثر من 10 سنوات	129	34.1
نوع تمويل المشروع	تمويل حكومي	43	11.4
	تمويل مصرفي	21	5.6
	تمويل مشترك	51	13.5
	تمويل ذاتي	263	69.6

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS.

2-3: صدق أداة الدراسة

عرضت أداة الدراسة على سبعة من المتخصصين في إدارة الأعمال والاقتصاد والتمويل، للتحقق من تمتع الاستبانة بدلالات صدق ظاهري، من خلال التأكد من مدى ملاءمة فقرات الاستبانة وصلاحيتها لغويا، وقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات التي تم الأخذ بها جميعا.

2-4: ثبات أداة الدراسة

استخرج معامل الاتساق الداخلي لمجالات استبانة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) وكانت قيم معامل الثبات مرتفعة ومقبولة، ويبين الجدول (2) معاملات الثبات.

جدول 2: معامل الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة

مجالات استبانة الدراسة	الفقرات	كرونباخ الفا
التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة	19	0.874
المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة	16	0.897

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS

2-5: المعالجة الإحصائية

تم اســـتخدام برنامج الرزم الإحصـــائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Science SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

1. التكرارات والنسب المئوية.
2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
3. تحليل التباين الأحادي.
4. اختبار 'Scheffe للمقارنات البعدية.

3- نتائج الدراسة

3-1 النتائج المتعلقة بالتحديات

يظهر الجدول (3) نتائج الإجابة عن الســؤال الأول: "ما التحديات التي تواجه المنشــآت الصــغيرة والمتوســطة بالمملكة العربية السعودية؟"، على النحو التالي:

جدول 3: التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
29	ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع بعضها.	4.33	.817	1	مرتفع
30	ضعف الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات كبيرة الحجم.	4.31	.773	2	مرتفع
19	الإجراءات التي تتبعها مؤسسات التمويل للحصول على التمويل معقدة وطويلة.	4.29	.893	3	مرتفع
20	نقص الضمانات الكافية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.	4.26	.848	4	مرتفع
26	ارتفاع المخاطر بأنواعها المختلفة التمويلية والتسويقية.	4.19	.842	5	مرتفع
24	ارتفاع سعر الفائدة أو هامش الربح من مؤسسات التمويل.	4.17	1.013	6	مرتفع

25	ضعف الدعم والإرشاد والتدريب من مؤسسات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	4.16	.951	7	مرتفع
33	سياسة السعودة في أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعيق استدامة تلك المنشآت.	4.13	1.114	8	مرتفع
22	عدم كفاية التمويل لأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	4.12	.936	9	مرتفع
35	إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة الرخيصة.	4.12	1.002	9	مرتفع
27	ضعف التخطيط والتطوير لاستراتيجية أعمال وأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	4.11	.826	10	مرتفع
37	عدم وجود بحوث تسويقية تتوافق مع متطلبات السوق.	4.11	.869	10	مرتفع
28	عدم وجود قانون موحد لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	4.09	.945	11	مرتفع
34	ضعف دور حاضنات الأعمال يؤثر على استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	4.06	.799	12	مرتفع
23	مدة التمويل لا تتناسب وأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	4.02	.947	13	مرتفع
36	صعوبة التسويق لأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	3.98	.997	14	مرتفع
31	ضعف الوعي والمعرفة المالية والمحاسبية لملاك المنشآت.	3.93	1.021	15	مرتفع
32	ضعف توظيف الكوادر البشرية المؤهلة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	3.89	1.006	16	مرتفع
21	عدم السماح للبنوك غير المتخصصة في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمنح التمويل لهذه المنشآت.	3.84	1.031	17	مرتفع

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS.

وعلى الرغم من أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي أصبحت المقياس الأكثر دقة لأي اقتصاد ناجح، كونها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أنه يتبين من

الجدول (3) أن مستوى التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية مرتفع. حيث أن أبرز هذه التحديات التي تواجه هذه المشاريع ما يلي:

3-1-1: ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة

جاءت الفقرة (29) "ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع بعضها "بالرتبة الأولى بمتوسط (4.33). وتشكل هذه القضية عائق كبير، حيث تتضارب اللوائح والنظم بين الجهات الرسمية (مثلاً بين وزارة العمل والبلدية) أو بين (الكهرباء والدفاع المدني) وغيرها من الجهات الأخرى ذات الصلة بتأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى وجود ازدواجية بين مناطق البلديات في بعض مناطق المملكة.

3-1-2 ضعف الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة

جاءت الفقرة (30) "ضعف الترابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المشروعات كبيرة الحجم" بمتوسط (4.31). غالبًا ما يكون الافتراض هو أنه من خلال الربط مع المنشآت الكبيرة، يمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى التقنيات والأسواق والمدخلات والمعرفة التي لم تكن متاحة لو كانت تعمل بمفردها أو مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المشابهة فقط.

3-1-3 ضعف توظيف الكوادر البشرية المؤهلة

احتلت الفقرة (32) "ضعف توظيف الكوادر البشرية المؤهلة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة "الرتبة قبل الأخيرة بمتوسط (3.89). كما أن الموظفين الإداريين الضعيفين وغير المؤهلين لإدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وسوء الإدارة على مستويات المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمثلون أيضًا حواجز أخرى لبعض الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تؤثر سلبًا على نجاح أداء واستقرار واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3-1-4 تعقيد الإجراءات في منح التمويل وعدم كفاية التمويل

احتلت الفقرة (19) والمتعلقة بإجراءات منح التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وعدم كفايته لهذه المنشآت، في المرتبة الثالثة من بين التحديات بمتوسط (4.29). هذا بالإضافة إلى بطء وتعقيد إجراءات تأسيس تلك المنشآت من بعض الجهات الحكومية. ويمثل هذا التحدي العقبة الكؤود في نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبأن كفاية رأس المال تُعتبر من أهم مقومات نجاح أي مشروع صغير، متوسط، أو كبير. لذلك كان لابد من التأكد من أن حجم تمويل أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتوافق وحجم تلك المشروعات. وأشار إلى هذا التحدي دراسة خالد بن عثمان اليحيى (2014) والتي تفيد بأنه توجد عقبات وتحديات وعثرات كثيرة خاصة في توفير التمويل اللازم، لاسيما عندما تسعى هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على قرض من البنوك أو المؤسسات المالية. كما أن إجراءات وشروط منح التمويل من البنوك معقدة وتأخذ وقتاً طويلاً.

3-1-5 ضعف دور حاضنات الأعمال

تُعتبر حاضنات الأعمال محفزات مهمة توفر الخدمات المناسبة والبيئة المواتية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من البداية إلى الحياة الاقتصادية للمشروع. إن غياب مثل هذه الحاضنات أو المؤسسات الإرشادية أو مكتب التوجيه

الموحد هو عقبة حقيقية أمام نجاح وتطوير أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. العينة المختارة لهذه الدراسة تؤكد على أهمية حاضنات الأعمال في نجاح واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يوضح الجدول رقم (3).

3-1-6 مسائل تتعلق بتوظيف السعوديين

أكدّ اصحاب المنشآت الريادية أن قرار وزارة العمل والمعروف "بالسعودة" يشكل عقبة أساسية في استدامة ونجاح مشروعات الرياديين. وذلك لعدم استقرار الكوادر المحلية في وظائف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-1-7 عدم توفر الضمانات الكافية ومشاكل التعثر

يعتبر هذا من أكثر التحديات التي تقف حجر عثرة أمام دخول المؤسسات المصرفية في تقديم خدماتها التمويلية لأنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعدم قدرة هذه المنشآت على توفير الضمانات التقليدية اللازمة للحصول على التمويل، تُعتبر هي الأخرى تحديات إضافية قد تُسهم في إحجام البنوك التجارية عن توفير التمويل اللازم لبعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3-1-8 مشكلة التسويق

تُعتبر مشكلة تسويق منتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التحديات الرئيسة التي تواجه حاضر ومستقبل أنشطة تلك المنشآت بالمملكة. ويرجع ذلك إلى ضعف البنيات الأساسية لمقومات دراسات السوق العلمية القائمة على مسح حقيقي للشرائح المستهدفة وتحديد الطلب الفعال لتلك المنتجات ومدى استدامته. هذا بالإضافة إلى ضعف التمويل اللازم لعمل ذلك النوع من دراسات السوق.

3-2 النتائج المتعلقة بالحلول والمعالجات

تؤكد الدراسة على أن المملكة العربية السعودية، وضمن خططها التنموية والدعم الحكومي المتواصل، حاولت وبشكل مستمر تذليل الكثير من التحديات والصعوبات أمام هذه المنشآت، وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية تُسهم في دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الأدوات التمويلية اللازمة لديمومتها بما يُسهم في تحسين قدرتها التنافسية لتصبح هذه المشروعات قادرة على المنافسة محلياً والتصدير خارجياً.

وبغرض مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة يسعى برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتوعية وتثقيف أصحاب هذه المنشآت، وتزويدهم بالشروط الواجب توافرها للحصول على التمويل بكفالة البرنامج، مثل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وإعداد خطة العمل والقوائم المالية المدققة وصولاً إلى كيفية طلب التمويل الموجود لدى المصارف التجارية المتعاونة مع البرنامج.

يظهر الجدول (4) نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: "ما المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية؟"، وذلك على النحو التالي:

جدول 4: المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
49	تعزيز دور الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.60	.570	1	متوسط
47	تشجيع وتحفيز الشباب على تبني ثقافة العمل الحر.	2.59	.600	2	متوسط
39	تبسيط إجراءات الحصول على التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.55	.604	3	متوسط
45	ضرورة دعم وتشجيع صادرات لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.54	.596	4	متوسط
42	توفير التشريعات القانونية المنظمة لإنشاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.50	.593	5	متوسط
50	ضرورة وجود فروع في مناطق المملكة للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.50	.652	5	متوسط
41	رفع كفاءة العملية المصرفية لتخفيض تكلفة التمويل.	2.48	.606	6	متوسط
51	بناء قاعدة بيانات متكاملة عن أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة.	2.47	.601	7	متوسط
40	إنشاء مؤسسات التأمين والضمان لضمان استدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.46	.655	8	متوسط
48	ضرورة وجود حاضنات متمكنة وفاعلة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.45	.609	9	متوسط
43	أهمية وضع استراتيجية تسويقية لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.44	.595	10	متوسط
46	اتخاذ ما يلزم تجاه الشركات الكبرى في استقبال مخرجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تحقيق التوازن في السوق وخصوصا من المنتجات البديلة الخارجية.	2.44	.612	10	متوسط
53	الاهتمام بحقوق الملكية في محيط المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.42	.600	11	متوسط

38	تقليل مستوى الإجراءات الإدارية بين المؤسسات الرسمية المسؤولة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.39	.617	12	متوسط
44	ضرورة وجود مراكز وبيوت خبرة لعمل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.39	.672	13	متوسط
52	تكثيف الدورات التدريبية لبناء قدرات منسوبي المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	2.38	.653	14	متوسط

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS

يتبين من الجدول (4) أن مستوى المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية متوسط، بمتوسط (2.47).

وقد جاءت الفقرة (49) "تعزيز دور الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان نجاح المنشآت الصغيرة والمتوسطة "بالرتبة الأولى بمتوسط (2.60)، يليها جاءت الفقرة (47) "تشجيع وتحفيز الشباب على تبني ثقافة العمل الحر "بمتوسط (2.59). بينما احتلت الفقرة (44) "ضرورة وجود مراكز وبيوت خبرة لعمل دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "الرتبة قبل الأخيرة بمتوسط (2.39) في حين احتلت الفقرة (52) "تكثيف الدورات التدريبية لبناء قدرات منسوبي المنشآت الصغيرة والمتوسطة "الرتبة الأخيرة بمتوسط (2.38).

4- تحليل التباين لاختبار الفرضيات

يظهر الجدول (5) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع ".

جدول 5: نتائج تحليل التباين للفروق في التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعزى للمتغيرات: نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع

فئات المتغير	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف المحسوبة	القيمة الاحتمالية
نوع المشروع	تجاري	4.11	.529	1.752	0.156
	خدماتي	4.09	.468		
	صناعي	4.24	.500		
	زراعي	3.90	.576		
	لا يوجد	4.01	.504	4.569	*0.011

عدد المشاريع السابقة	مشروع واحد	4.13	.512		
	أكثر من مشروع	4.19	.516		
سنوات عمل المشروع	أقل من سنة	3.97	.538	2.502	0.059
	من سنة إلى 5 سنوات	4.10	.510		
	من 6 – 10 سنوات	4.19	.499		
	أكثر من 10 سنوات	4.16	.508		
نوع تمويل المشروع	تمويل حكومي	3.88	.584	3.288	*0.021
	تمويل مصرفي	4.10	.514		
	تمويل مشترك	4.15	.429		
	تمويل ذاتي	4.14	.513		

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS

يلاحظ من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـــائية في التحديات التي تواجه المنشـــآت الصـــغيرة والمتوسـطة بالمملكة العربية السـعودية تُعزى للمتغيرات نوع المشـروع، سـنوات عمل المشـروع، حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصـائية (α=0.05). في حين أظهرت النتائج فروق ذات دلالة إحصـائية في التحديات التي تواجه المنشآت الصـغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السـعودية تُعزى للمتغيرات عدد المشـاريع السـابقة، نوع تمويل المشروع، حيث بلغت قيم "ف" المحسوبة لمتغير عدد المشـاريع السـابقة (4.569)، ولمتغير نوع تمويل المشـــروع (3.288) بقيم احتمالية (0.011، 0.021) على التوالي وهي أقل من مســـتوى الدلالة الإحصائية (α=0.05).

وتبين نتائج اختبار Scheffe' Test في الجدول (6) أن الفروق في التحديات التي تواجه المنشـــآت الصـــغيرة والمتوسـطة كانت أعلى لدى الأفراد الذين لديهم أكثر من مشـروع سـابق مقارنة بالأفراد الذين ليس لديهم مشـاريع سابقة. وتشير النتائج كذلك إلى أن الفروق في التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة كانت أعلى في المنشآت ذات التمويل الذاتي مقارنة بالمنشآت ذات التمويل الحكومي.

جدول 6: نتائج اختبار شيفيه للفروق في التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعزى للمتغيرات عدد المشاريع السابقة، نوع تمويل المشروع

فئات المتغير	المتغير	المتوسط الحسابي	لا يوجد	مشروع واحد	أكثر من مشروع
	لا يوجد	4.01	--		*0.18
	مشروع واحد	4.13		-	

عدد المشاريع السابقة	أكثر من مشروع	4.19	–		

			تمويل حكومي	تمويل مصرفي	تمويل مشترك	تمويل ذاتي
نوع تمويل المشروع	تمويل حكومي	3.88	–			*0.26
	تمويل مصرفي	4.10		–		
	تمويل مشترك	4.15			–	
	تمويل ذاتي	4.14				–

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS

يظهر الجدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار الفرضية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.05) في المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع ".

جدول 7: نتائج تحليل التباين للفروق في المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعزى للمتغيرات نوع المشروع، عدد المشاريع السابقة، سنوات عمل المشروع، نوع تمويل المشروع.

فئات المتغير	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ف المحسوبة	القيمة الاحتمالية
نوع المشروع	تجاري	2.46	.368	.664	0.575
	خدماتي	2.48	.394		
	صناعي	2.55	.445		
	زراعي	2.45	.425		
عدد المشاريع السابقة	لا يوجد	2.42	.367	3.787	*0.024
	مشروع واحد	2.45	.392		
	أكثر من مشروع	2.54	.392		
سنوات عمل المشروع	أقل من سنة	2.41	.377	.960	0.412
	من سنة إلى 5 سنوات	2.46	.398		
	من 6 – 10 سنوات	2.50	.417		
	أكثر من 10 سنوات	2.51	.362		

نوع تمويل المشروع	تمويل حكومي	2.42	.397	1.531	0.206
	تمويل مصرفي	2.47	.319		
	تمويل مشترك	2.58	.327		
	تمويل ذاتي	2.46	.397		

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS

يلاحظ من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصـائية في المعالجات التي تُسـهم في تطوير المنشـآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية تُعزى للمتغيرات: نوع المشروع وسنوات عمل المشروع ونوع تمويل المشروع، حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05). في حين أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصـائية في المعالجات التي تُسـهم في تطوير المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة بالمملكة العربية السعودية تُعزى لمتغير عدد المشاريع السابقة، حيث بلغت قيمة "ف" المحسوبة (3.787) بقيمة احتمالية (0.024) وهي أقل من مسـتوى الدلالة الإحصـائية (α=0.05). وتبين نتائج اختبار شـيفيه في الجدول (8) أن الفروق في المعالجات التي تُسـهم في تطوير المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة كانت أعلى لدى الأفراد الذين لديهم أكثر من مشروع سابق مقارنة بالأفراد الذين ليس لديهم مشاريع سابقة.

جدول 8: نتائج اختبار شيفيه للفروق في المعالجات التي تُسهم في تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعزى لمتغير عدد المشاريع السابقة

فئات المتغير	المتغير	المتوسط الحسابي	لا يوجد	مشروع واحد	أكثر من مشروع
عدد المشاريع السابقة	لا يوجد	2.42	–		*0.12
	مشروع واحد	2.45		–	
	أكثر من مشروع	2.54			–

المصدر: الباحث، مخرجات التحليل باستخدام SPSS

التوصيات

تُعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة محرك فاعل للنمو الاجتماعي والاقتصادي، مثل توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة وغيرها. لذلك، يعتبر نجاح وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العوامل الحيوية والحاسمة في اقتصاديات اي دولة. لكل ذلك يصبح من الضروري تحديد ومناقشة العوائق والقيود التي تواجه أداء ونمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذه الدراسة محاولة لتحديد تشخيص المعوقات الرئيسية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مناطق المملكة العربية السعودية، واقتراح بعض المعالجات والحلول. وقد توصلت الدراسة إلى أنه في الوقت الذي يتزايد فيه عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، هناك معوقات كبيرة تواجه نجاح ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل الصعوبات في الوصول إلى التمويل، وتعقيد الإجراءات،

وغياب او ضعف حاضنات الأعمال، وقضايا التسويق هي من بين أكثر العقبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتوصي الدراسات بضرورة تبني التوصيات التالية:

1 ضرورة التنسيق بين المؤسسات العاملة في مجال أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات الإشراف والمراقبة والزيارات الدورية للمشروعات الصغيرة والمتوسط.

2 توفير التمويل للمنشآت الصغيرة، مع توفير الدعم المحاسبي خصوصاً فيما يتعلق بعمل القوائم المالية التي تساعد على تخفيض تكاليف هذه المنشآت.

3 خفض الرسوم الحكومية على المنشآت الصغيرة.

4 ضرورة التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة التي تستهدف قطاع المرأة.

5 أهمية تسهيل الإجراءات الحكومية وتنظيم برامج التأهيل لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكينهم من الحصول على فرص الأعمال من خلال الشركات الكبرى

6 ضرورة نشر الوعي بأهمية تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاسبياً، وإيجاد كيانات مستقلة لها، بما يضمن حصولها على التمويل وفي الوقت نفسه تقليل المخاطر المترتبة على تمويلها.

7 يجب على المؤسسات المالية وغير المالية وضع استراتيجية لبث ثقافة الادخار، وتحريك وجذب المدخرات الصغيرة.

8 ضرورة وجود إطار رقابي وإشرافي وفاعل قادر على توفير الحماية والسلامة المناسبة للمدخرات الصغيرة وتقديم الحوافز المشجعة لجذب تلك المدخرات.

9 ضرورة تفعيل الطلب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق وجود محيط اقتصادي ومؤسساتي عام مناسب خاصة وجود إطار تشريعي يحث على المبادرة.

10 وجود مؤسسات إقراض توفر الظروف الملائمة للتمويل، ووجود جهاز تدريب لتوفير الشروط المهنية للريادة. مع وجود قطاع ريادي قادر على تحويل الموارد المالية إلى استثمار منتج.

11 تخصيص نسبة الزامية من العقود في القطاعين العام والخاص للمنشآت الصغيرة لتجاوز التنافسية غير العادلة مع الشركات الكبرى (بحدود 5 –10%).

المراجع

باللغة العربية:

الأسرج، حسين عبد المطلب (2015). المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي. بحوث اقتصادية عربية، العدد 69 . 70: 160–179.

أكرم شاهر العوض وآخرون (2017)، "معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة معان من وجهة نظر المالكين". مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد (3)، العدد (1).

السحيباني، عبد الرحمن بن محمد السحيباني (1429)، "دور البنك السعودي للتسليف والادخار في تمويل المشاريع السياحية"، ملتقى السفر والاستثمار السياحي السعودي، الرياض، 15 ـ 1429/3/18هـ.

عثمان اليحيى، خالد (2014)، ريادية الأعمال في التنمية الاقتصادية ودور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قضايا العمل وتوليد الوظائف. جزء من دراسات إقليمية لكل من السعودية والإمارات والأردن ومصر.

العميم، ناصر واحمد، مصطفى محمد (2019). دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في كفاءة المشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 25(112): 169–191.

النسور، اياد (2012). قياس الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 8(2): 306–326.

هبة عبد المنعم وآخرون (2019)، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. صندوق النقد العربي، أبو ظبي – دولة الامارات العربية المتحدة.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Al-Tit, A.; Omri, A.; Euchi, J. (2019). Critical Success Factors of Small and Medium-Sized Enterprises in Saudi Arabia: Insights from Sustainability Perspective. *Administrative Sciences*, 9, 32.

Bouazza, A. B., Ardjouman, D., &Abada, O. (2015). Establishing the Factors Affecting the Growth of Small and Medium-sized Enterprises in Algeria. *American International Journal of Social Science*, *4*(2), 101-121.

Hidayet KESKĠN, et al (2010), The Importance of SMEs in Developing Economies, 2nd International Symposium on Sustainable Development, June 8-9 2010, Sarajevo2183.

Jiang, J., Li, Z., & Lin, C. (2014). Financing difficulties of SMEs from its financing sources in China. Journal of Service Science and Management.

Ohachosim, C. Ikem, et al (2012). Financial Challenges of Small and Medium-Sized Enterprises (Smes) In Nigeria: The Relevance of Accounting Information. Review of Public Administration & Management 1 (2): 248-276.

Priya Rao et al (2019), SWOT Analysis of the Women Business Entrepreneurs KSA-Jazan Region. International Journal of Engineering Research & Technology (IJERT) Vol. 8 Issue 09.

The World Bank (2018), Poverty and Shared Prosperity 2018 :Piecing Together the Poverty Puzzle.

Wang Y., (2016(, What are the biggest obstacles to growth of SMEs in developing countries? - An empirical evidence from an enterprise survey, Borsa istanbul Review (2016), doi: 10.1016/j.bir.2016.06.001.

Zamberi Ahmad, S. (2012). Micro, small and medium-sized enterprises development in the Kingdom of Saudi Arabia: Problems and constraints. *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, *8*(4), 217-232.

الدوريات السنوية:

بنك التسليف، (الموقع الإلكتروني)، https://sdb.gov.sa/ar-sa/contact-us/call-center

زيارة الموقع 2019/12/15.

بنك غرامين، التقرير السنوي، 2011. https://issuu.com/grameen_foundation/docs/2011،

زيارة الموقع 2019/9/23.

صندوق المئوية (الموقع الإلكتروني)، https://arab.org/directory/the-centennial-fund/،

زيارة الموقع 2019/8/21.

مؤسسة النقد العربي السعودي، (الموقع الإلكتروني)، http://www.sama.gov.sa،

زيارة الموقع 2019/9/20.

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2017. https://ssc.monshaat.gov.sa،

زيارة الموقع 2019/10/2.